مذكرة دءوة

صادرة عن محكمة حقوق الكرك

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته سلامة جمعة جبرين من عشيرة السمدين ـ مجهول محل الاقامة . يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صلح الكرك يوم الاثنين الواقع ١٩٥٩/٨/٣١ الساعة الثامنة صبــاحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بعمان بالاضافة لوظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاعنك تجري محاكمتك غيابياً .

خلاصة احكام جزائية

الرسوم والنفقات فلس ا دينار	مدة الحبس	نوع الجرم	المحكمة .	اسم الطنين
1 1000		سير سير سير	صلح الحليل صلح الحليل صلح الحليل حزا، عمان	بوسف العبد قاسم محمد خلیل حسن عبد اللہ صالح عودہ محمد ابو عمر محمد
٠ ٩٠٠	شهر واحد شهر واحد	خيانة امانة احتيال	جزاء عمان جزاء عمان	احمد علي خليل احمد علي خليل

ملكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكم الجزائية

نوع الدعوى	الساعة	التاريخ	الحكة	الامم
الحق العام	, A	9/10 A/T0 A/T0 A/T0	اربد عان د	المستر هرمن مشار مفلح محمد عبد عقبنة صبحان الشراري محمد علي ديب الحمضي محمود صلاح مرعي

المنادنية الاردنية الماشعية الاردنية المناشعية

عان : الثلاثاء ٢٨ صفر سنة ١٣٧٩ ه. الموافق ١ ايلول سنة ١٥٥٩ م. العدد ١٤٢٩ ١

الفهيس

VVP	صعيفة	
 ٧٦٥ قانون السياحة المعدل الموقت لسنة ١٩٥٩ ٧٦٧ قانون ضريبة الحرس الوطني المعدل الموقت لسنة ١٩٥٩ ٧٦٧ قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالبعثات العلمية الموقت لسنة ١٩٥٩ ٧٦٨ للم رقم ٣٣ نظام الشئون المالية المصدل لسنة ١٩٥٩ ٧٦٨ للم رقم ٣٣ نظام التموين والمراقبة وتحديد الاسعار لسنة ١٩٥٩ ٧٧٧ كالات الوزراء 	771	الله والمراجع المراجع
ون رقم ٢٦ قانون ضريبة الحرس الوطني المعدل الموقت لسنة ١٩٥٩ نون رقم ٢٧ قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالبعثات العلمية الموقت لسنة ١٩٥٩ لام رقم ٣٣ نظام الشئون المالية المعسدل لسنة ١٩٥٩ لام رقم ٣٣ نظام التموين والمراقبة وتحديد الاسعار لسنة ١٩٥٩ كالات الوزراء	770	·
نون رقم ۲۷ قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالبعثات العلمية الموقت لسنة ١٩٥٩ لام رقم ٣٣ نظام الشئون المالية المصدل لسنة ١٩٥٩ لام رقم ٣٣ نظام التموين والمراقبة وتحديد الاسمار لسنة ١٩٥٩ كالات الوزراء	777	قان ن قر ۲۷ قان ن غريبة الحس الوطني المدل الموقت لسنة ١٩٥٩
لام رقم ٣٢ نظام الشئون المالية المسدل لسنة ١٩٥٩ لام رقم ٣٣ نظام التموين والمراقبة وتحديد الاسمار لسنة ١٩٥٩ كالات الوزراء	777	قانون رقم ٧٧ قانون تنفسذ الالتزامات المالمة المتعلقة بالبعثات العلمية الموقت لسنة ١٩٥٩
لام رقم ٣٣ نظام التموين والمراقبة وتحديد الاسمار لسنة ١٩٥٩ كالات الوزراء	YTA	نظام رقم ٣٢ نظام الشئون المالية المسدل لسنة ١٩٥٩
کالات الوزراء ۷۷۲		
اســـد اتفاق.		وكالأت الوزراء
	777	عنيد اتفاق

ار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع بعمان

خورالحسيته للفعل ملك الملكة للفارونية المائمية

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣/٨/٢٣

نصادق ــ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون الموقت الاتيونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت و اضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون البلديات المعدل الموقت

ب ــ باضافة عبارة (او امين القدس) الى آخر الفقرة (٤) منها .

المادة ٣ ــ تعدل المــادة (٢٧) من القــــانون الاصلي بإضافة عبارة (بموافقة مجلس الوزراء) بعد عبارة (لوزير الداخلية) مباشرة .

1909/1/4

رئيس الوزراء وزير العدلية هزاع المجالي

رقم (۲۲) لسنة ١٩٥٩

الماده ١ ــ يطلق على هذا القانون اسم (قانون البلديات المعدل الموقت لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع القانون رمّ (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيا يلي بالقانون الاصلي والتمديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي على الوجه التالي :

أ _ باضافة عبارة (وامانة القدس) الى آخر الفقرة (٢) منها .

المادة ٤ ــ تعدل المادة (٣٤) من القانون الاصلي على الوجه التالي :

 أ - مجذف كلمة (المنتخبين) التي وردت في الفقرة (١) منها والاستماضة عنها بعبارة (امينا او) . ب _ بحذف الفقرة (٤) منها .

المادة ٥ ــ يلغى قانون الباديات الاضافي رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٩ ويبطل العمل به

رئيس الوزراء هزاع الجالي

المترتبة على ذَّلك .

نحد السيد للفلك ملك الملكة للفارونية المحاتمية

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/٨/١٦

ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصلي .

السياحية المختلفة وبالاخص ترخيص وتنظم :

١ ــ ادلاء السياح وتصنيفهم وتعيين طريقة فحصهم وترخيصهم .

من النزلاء والسياح بالنسبة لكل صنف منها .

ه - اعمال الجلس الاستشاري وبيان مهامه وواجباته .

٢ ــ مكاتب السياحة والسفر وشروط تسجيلها وتعيين الاجور التي تتقاضاها .

٤ - محلات بيع التحف الشرقية (السنتواري) وتعيين طريقة ترخيسها ومراقبتها .

٧ ــ وعلى العموم تنظيم جميع الامور التي لها علاقة بالسياحة والاصطباف والاشتاء .

نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور – على القانون الموقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ

قانون السياحة المعدل الموقت

رقم (۲۵) لسنة ۱۹۵۹

المادة ١ ــ يطلق على هذا القانون اسم (قانون السياحة المعــدل الموقت لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع قانون السياحة رقم (٣٩) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلى والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد

المادة ٢ _ تلغى المادة (٦) من القانون الاصلي حسبها عدلت بالقانون رقم (٤٥) لسنة ٩٥٨ ويستعاض عنها بما يلي :

لرئيس الوزراء او من ينيبه عنه خطيا بالتشاور مسمع مدير الدائرة ان يصدر التعليات التي يراها

ضرورية لتنظيم شؤون السياحة والاصطباف والاشتاء وتعيين وتحصيل رســـوم ترخيص الصناعات

٣ _ الفنادق والاستراحات والمطاعم والملاهي السياحية وتصنيفها وتعيين الاجور التي تتقاضأها من

٣ _ المخالفات التي ترتكب خلافًا لهـــــذا القانون او اية قرارات تصدر بموجبه وتحــــديد العقوبات

المؤنت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة (٩٤) من الدستور

خداللسيرة لففقك منتمث الملكة للفارونية الماتمية

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة (٩٤) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣/٨/٢٣ ،

نعسادق -- بمقتضى المادة. (٣١) من الدستور – على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وانـافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامـــة في اول اجتماع يعقده .

قانون ضريبة الحرس الوطني المعدل المؤقت

رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ ـ يطلق على هذا القانون؛ اسم قانون ضريبة الحرس الوعني المعدل المؤقت لسنة ١٩٥٩» ويقرأ مع القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيا يلي بالقانون الاصلي وتعديله بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٥ كقانون و احد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي المعدلة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٥ ، بإضافة عبارة (و ٧٠٠)فلس بعد عبارة (دينار واحد) التي وردت فيها .

1909/1/12

وزير المالية رئيس الوزراء هاشم الجيوسي هزاع المجالي

المحنبين بطالل

نح رطين للنعل مرو المكت للأروبية المعتمية

بمقتمْى الفقرة الاولى للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ / ٨ / ١٩٥٩

نصادق ـ بقتضى المادة ٣١ من الدستور على القانون الموقت الاتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الوقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون تنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالبعثات العامية الموقت

رقم (۲۷) لسنة ۱۹۵۹

المادة ١ _ يطلق على هذا القانون اسم (قانون تنفيذ الالتزاماتالمالية المتعلقة بالبعثاتالعلمية لسنة ١٩٥٩)ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

اللدة ٢ _ أ _ اذا اخل المبعوث باي شرط من الشروط التي تعهد بها ، اثناء البعثة او بعدهــا ، واقتنع وزير التربية والتعليم بناء على تنسيب لجنة البعثات بعدم وجود عذر يبرر هذا الاخلال فللوزير ان يامر بتحصيل جميع الالتزامات المالية المترتبة عليه ، اما منه او من كفيله او منهمها معا ، وفقا لقانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به ، كما لو كانا مكلفين بتأدية مبلغ من الاموال الاميرية

ب_ لا تؤخر المعاملات الجارية بمقتضى قانون تحصيل الاموال الاميرية الا بناء على امر يقضي بالتاخير صادر عن محكمة ذات اختصاص .

المادة ٣ ــ رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

1909 / 1/ 14

المحنسين بطيسلال

رثيس الوزراء	قاضي القضاة		وزير	
ووزير الخارجية	ووزير التربية والتعليم		الاقتصاد الوطني	
هزاع المجالي	محد الامين الشنقيطي		خلوصي الحنيري	
وزير العدلية	وزیر	وزير	وذير	
والمواصلات	الماليسة	الصعدة	الداخلية	
انسطاس حنانيا	هاشم الجيوسي	جميل التوتنجي	وصغي ميرزا	
وزيو	يو	وز	وزير	
الدفاع والانشاء والتعمير	الزراعة والشئون الاجتماعية		الاشفال العامة	
انور النشاشيبي	عاكف الفايز		يعقوب معمر	

خمد المسيد للفلك ملك الملكة للفادونية المائمية

بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢ / ٨ / ١٩٥٩ نأمر بوضع النظام الاتي :

نظام الشئون المالية المعدل

رقم (۳۲) لسنة ١٩٥٩

صادر بالاستثناد الى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

المادة ١ ــ يطلق على هذا النظام اسم (نظام الشؤون المالية المعدل لسنة ١٩٥٩) ويقرأ مع النظــام رقم (١) لسنة ١٩٥١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وتعديله بالنظام رقم (٤) لسنة ١٩٥١ ، كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ً .

المادة ٣ ـ تضاف الى النظام الاصلى المادة التالية :

١٢- أ - لا يجوز لاي شخص ان يصدر بضائع من المملكة الاردنية الهاشمية ما لم يتعهد باعادة اثمان هذه البضائع بواسطة التاجر المُرخص بالعملات التي يعينهما مراقب العملة او باي طريقة اخرى مفيدة ، يسمح بها مراقب العملة .

ب - لا يجوز لاي شخص يصدر بضائع بمقتضى الفقرة (أ) من هذه المادة ان يقوم بعمل ينتج عنه او يمكن ان ينتج عنه :

١ ــ تأخير بيع البضائع لمدة اطول من العادة في مجرى التجارة ، او

٢ _ عدم تنفيذ التعهد المعطى بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج – لوزير المالية بناء على تنسيب وزير الاقتصاد الوطني ومراقب العملة ان يستثني اية بضاعة او اي بلد اجنبي من احكام هذه المادة .

1909 / 1/4.

المحنسين بطلسلال رئيس الوزراء · قاضي القضاة الاقتصاد الوطني ووزير الخارجية ووزير التربية والتعليم خلوصي الحيري محمد الامين الشنقيطي هزاع المجالي وزير العدلية والمواصلات المالية وصفي ميرزا حمل النوتنجي انسطاس حنانيا وزير . وزير وزير الاشغال العامة الزراعة والشون الاحتاعية الدفاع والانشاء والتعمير انور النشاشبي

فه راطبين للفل منكر و المِنتَ للأرونية الفيمية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وبناء على مَا قوره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/٨/٩ نامر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (۳۳) لسنة ١٩٥٩

نظام التموين والمرافبة وتحديد الاسعار

سادر بمقتضى الفقرة (آ) بند (۲) من المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ والمادة (٨) من نظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩

المادة ١ _ يؤسس في كل لواء مكتب تموين او اكثر لمراقبة الاسعار وتحديدها .

اللَّادَة ٢ _ آ _ لوزير الاقتصاد أن يؤلف في كلُّ لواء لجانا لتقدير الاسمار من الموظفين أو غيرهم .

ت ــ لوزير الاقتصاد ان يحدد ــ بقرارات تصدر عنه ــ اسعار مبيع المنتجات والمواد بالجمـــلة ونصف الجلة والمفرق وكذلك بدل الحدمات المختلفة كاجور نقــــل الركاب والبضائع وتعريفة الفيادق والمطاعم والمقاهي وغيرها من المؤسسات العمومية .

ج ــ لوزير الاقتصاد ادخال اي تعديل على ما ذكر في الفقرة (ب) من هذه المادة بالحذف او الاضافة بتنسيب من مدير مكتب النموين ومراقبة الاسعار .

د _ تكون صلاحيات اللجان المنصوص عنها في الفقرة (آ) من هذه المادة تقديم الدراسات الاولمية الى مجلس الادارة المنصوص عليه في المادة (١٠) من نظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار رقم ١٩٥٨/١٩ على ان تتضمن هذه الدراسات .

آ _ البضاعة المستوردة _ وتتضمن ثمن الشراء واجرة النقـــل وبدل التأمين والعمولة والرسوم الجمركية والبلدية وغيرها من النفقات المعقولة التي تقتضيها عمليةالاستيراد. ب ــ المواد المنتجة او المحولة محليا ، وتتضمن ثمن المواد الاولية ونفقـــات الاستصناع

والاستهلاك وغيرها من النفقات المعلولة التي تقتضيها عملية الانتاج او التحويل

ح _ الحدمات ، وتنضمن المصاريف المعقولة التي يقتضي تقديمها

يضاف الى التكاليف المذكورة في الفقرة السابقة ربح معقول يحدده وزير الاقتصاد .

. . . . مدر تحدد الاسعار بقرار مجلس الادارة وموافقة وزير الاقتصاد .

المادة ٣ - يقوم مراقبو الاسعار بالاشراف على تنفيذ لوائح الاسعار المرسلة من المكتب الرئيسي. ويعلن مراقبو

الاسعار في الالوية جدول الاسعار المعين مساء كل يوم جمعة من كل اسبوع ، ويكون تعيين الاسعار ملزما لجميع الاشخاص الذين يبيعون كل او بعض الاصناف والمواد التي يتناولها التسعير مدى الاسبوع الذي وضعت له ويجوز لوزير الاقتصاد بتنسيب من مدير مكتب التموين ومراقبة الاسعار بقرار يصدره تعديل مواعيد اعلان الاسعار ومدة الالزام بالتسعيرة .

المادة ٤ – يجوز لوزير الاقتصاد بتنسيب من مدير مكتب التموين ومراقبة الاسعار ان يتخذ بقرارات يصدرها الوسائل اللازمة لمنع التلاعب باسعار السلع والمواد والخدمات الخاضعة لهذا النظام وتعيين مواصفاتها

المادة ٥ – ١ – يجوز لوزير الاقتصاد ان يفرض على بعض او جميع محلات البيع بالمفرق والمحلات والمؤسسات التي تقدم الخدمات في مناطق البلديات كالفنادق والمطاعم والمقاهي ومكاتب السفر وجوب اعلان اسعار المواد والمنتجات وبدل الخدمات بالعملة الاردنية مع ذكر اسمها ونوعها بالضبط ونق المصطلحات المالوفة بصورة واضحة تحول دون اي التباس او غموض .

على المحلات التجاريه الق يتعذر فبها وضع الاسعار على كل سلعـــة او مجموعة من السلع ان تنظم
 قائمة باسعار البضائع الموجودة لديها وان تعلنها بشكل يؤمن الاطلاع عليها بسهولة .

على بائعي الجملة ونصف الجملة اعطاء كل مشتر قائمة ببيعاته (فاتورة) مؤرخة ومذيلة بتوقيعهم
 على ان يحتفظوا لديهم بصورة عنها .

المادة ٢ ـ أ ـ يحق لوزير الاقتصاد بتنسيب من مدير مكتب التموين ومراقبــة الاسعار ان يكلف اصحاب المصانع والمتاجر تقديم بيانات عن تكاليف انتاج او استيراد اية سلعة من السلع كا يحق له ان يطلب عينات من السلع التي ينتجونها او يستوردونها .

ب ان يطلب الى اصحاب المصانع والمتاجر وغيرهم تقديم كشوفات بما لديهم من المواد المخزونة مبينة نوعها وكميتها .

المادة ٧ ـ يعاقب بالحبس مــدة لا تقل عن اسبوع ولا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد عن ماثتي دينار أو باحدى هاتين العقوبتين .

 أ ــ من باع سلعة مسعرة أو عرضها للبيع بسعر يزيد عن السعر المعين أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو فرض على المشتري شراء سلعة اخرى معها أو علق البيع على شــــــرط آخر يكون نخالفاً للعرف التجاري .

ب ... من قدم الوجبات والمأكولات والمشروبات أو عرضها بأكثر من السعر المقرر أو امتنع عن تقديماً بالسعر المحدد بمقتضى هذا النظام .

فاذا تكررت المخالفة تضاعف العقوبة المحكوم بهما سابقاً على ان لا تتجاوز الحد الاعلى المبين في هذه المادة ويجوز الحكم بغلق المحل المدة التي تقررها المحكمة ، وفي جميع الحالات تضبط الاشباء موضوع المخالفة ويحكم بعد الادانة بمصادرتها .

ج – من اشترى بقصد الاتجار او الاستهلاك سلعة بسعر يزيد على السعر المحدد بقتضى هذا النظام. يعلى المشتريمن العقوبة اذا ابلغ السلطات المختصة بالجريمة او اعترف بهاقبل تقديمه للمحاكمة . المادة ٨ – يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهروبغرامة لا تزيد على ٥٠ دينارا او باحدى هاتين العقوبتين :

أ - من خالف اي حكم اخر من احكام هذا النظام ..

ب _ من خالف احكام القرارات التي تصدر استناداً الى المادة السادسة .

المادة ٩ ــ لوزير الاقتصاد ان يمنح موظفي مراقبة الاسعمار مكافأة بنسبة لا تزيد على ثلاثة في المئة (٣٪) من الغرامة التي تحصل بمتنضى هذا النظام .

اللدة ١٠ _ يكون صاحب المحل مسؤولا مع مديره او القائم على ادارته عن كل ما يقع في المحل من مخالف ات لاحكام هذا النظام ويعاقب بالعقوبات المقررة لهـــا الا اذا كان غائبا عن المحل ولم يتمكن من منع مقدع الخالفة

ب_ يعاقب الحر. نزع هذه الملخصات او اخفائها باية طريقة او اتلافها بسالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر او بغراسة لا تتجاوز خد. ين ديناراً فان كان الفاعل هو احد المسؤولين عن ادارة المحل او احد عماله يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر.

الادة ١٦ - يعمل باوراق النسط التي ينظمها الوظفون المعينون لمراقبة الاسعار حتى يثبت العكس ويكون لهم ولرجال النسابطة العدلية في جميع الاحوال الحق في دخول المصانع والمحال والمخازن وغيرها من الاهاكن المخصصة لصنع او بيعاو تخزين المواد المشاراليها في هذا النظام او القرارات الصادرة بمقتضاه وطلب فحص الدفاتر التجمارية وغيرها من المستندات والفواتير والاوراق بما يكون له علاقة بمراقبة تنفيذ احكام هذا النظام كما يجوز لهم تفتيش اي مكان يشتبه بالتخزين فيه ويعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابعة من يحول دون دخول الموظفين المذكورين او رجال الضابطة العدلية او يتنع عن تقديم الدفاتر او غيرها او يقدم بيانات غير صحيحة.

ب_ دخول المساكن يتبع القواعد المبينة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

ج – ان المعلومات التي يطلع عليها الموظفون بمقتضى احكام الفقرة الاولى من هذه المادة تعتبر سرأ مسلكياً لا يجوز لهم افشاؤه وكلمن يقوم بافشاء سر من هذه الاسرار يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا النظام .

المادة ١٣ ـ عند وقوع المخالفة لاحكام هذا النظام تحجز البضاعة التي هي موضوع المخالفة وتسلم لشخص ثالث أو توضع برسم الامانة لدى صاحبالعلاقة أو تنقل الى مستودعرسمي أو الى اقرب مخفر للشرطة أو للدرك ويحتفظ بها حتى نتيجة المحاكمة .

المادة ١٤ - أ ـ تعمد الدوائر المختصة المفوضة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني الى بيع المواد أو المنتجات المحجوزة السريعة التلف قبل صدور اي حكم قضائي بشأئها وبمكن العدول عن البيع واعادة هذه الموادالى صاحبها في حسالة تقديمه ضمانة بملغ يعسادل قيمة الاشياء المحجوزة الا اذا قضت ضرورة التموين بديعها

ب ـ يجري السبع في الحال بعد ان تدرج في الضبط الظروف والاسباب التي اقتضته ونظـــل قيمة المبيعات محجوزة لدى محاسب مكتب التموين حتى نتيجة المحاكمة .

: ﴿ لَا تَعَيْنُ كَيْفِيةُ السِّيعِ بِقْرَارَاتُ تَصَدَّرُ عَنَّ وَزَيْرِ الْأَقْتَصَادُ .

Spinion 36

المادة ١٥ _ عند صدور الحكم بالبراءة يؤدى لصاحب العلاقة نقداً ثمن المواد والمنتجات التي جرى بيعها . المادة ١٦ ـ تفصل المحاكم المحتصة في المحالفات التي تقع لاحكام هذا النظام على وجه الاستعجال .

ئىين بىل لال	أمحز	190	1/1/1.
رئيس الوزراء	القضاة	قاذي	وزير الاقتصاد الوطني
ووزير الخارجية	يبية والتعليم	ووزير التربية والنعليم	
هزاع المجالي	الشنقيطي	محمد امين	خلوصي الحيري
وزير العدلية	وزير	وزير	وزيو
والمواصلات	المالية	الصحة	الداخلية
انسطاس حنانيا	هاشم الجيوسي	جميل التوتونجي	وصفي مرزا
وزير الدفاع	لزراعة	وریو ۱	وزير
۔ والانشاء والتعمیر	والشؤون الاجتماعية		الأشغال العامة
انور النشاشيبي	عاكف الفايز		يعقوب معمر

وكالات الوزراء

لمناسبة سفر دولة رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد هزاع المجالي على رأس الوفد الى الدار البيضاء لحضور مؤتمر وزراء الخارجية لجامعة الدول العربية فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على ما يلي :

١ - قيام سماحة الشيخ محمد الامين الشنقيطية اخي القضاة ووزير التربية والتعليم برؤية اعمال رئاسة الوزراء بالوكلة طيلة مدة غياب دولته .

٢ ــ قيام معالي السيد خلوصي الخيري وزير الاقتصاد الوطني برؤية اعمــــــال وزارة الخارجية بالوكالة طيلة مدة غياب دولته .

عقل اتفاق

بالاستناد لموافقة دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ۲۵/۵/۱۰ ۲۵۲ کاریخ ۲/۸/۱۹۵۹۱

في هذا اليوم الثاني والعشرين من شهر آب سنة ١٩٥٩ تم الاتفاق بين وزير المالية بالنبسابة عن الحكومة وبين السيد صلاح فؤاد صاحب تكسي اكسبرس (المسمى فما بعد بالمتعهد) على تأمين حاجة الدوائر الحكومية بما فيها دائرة التموين ومراقبة الاسعار وادارة الخط الحجازي والجيش والحرس الوطني والامن العام والدفء المدني ولابة

طلبان حكومية لاغراض اخرى من سيارات الركوب للعمل داخل المملكة الاردنية الهاشمية وخارجهـا حسب

- ١ _ يعمل بهذا التعهد لمدة سنة و احســـدة غير قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ ٢٥٩/٨/٢٥ .
- ٢ ـ على المتعهد ان يقدم العدد المطاوب من سيارات الركوب التي تطلبها الدوائر الحكوميه المذكورة آنفــــا لاستخدامها في اعمالها الرسمية وان يعين فوراً وكلاء عنه ليقوموا بتزويد تلك الدوائر بما تحتاجه من سيارات الركوب في المراكز التالمة :
- عيان اربد السلط الكرك معان العقبة القدس الخليل نابلس جنين طولكرم رام الله – البيرة – اريحا – مادبا – جرش – الزرقاء – بيت لحم – بيت جالا – بيت ساحور – الرمث
- ٢ ــ يشترط ان تكون السيارات التي يقدمهاالمتعهد اووكيهمن نوع مناسب من حيث المتانة واللياقة ويحق لرئيس الدائرة ذي العلاقة أن يرفض أية سيارة لا تتفق مع هذا الوصف .
- ١ رئيس الدائرة او الموظف الرئيسي في الملحقات هو الذي يعين عدد السيارات او عدد المقاعد المطاوب استعالها بوجب تصاريح خاصة تضعها وزارة المالية .
- ا ٥ تحسب الاجرة على اساس المسافة الكياومترية التي تقطعها السيارة بحسب جدولاالمسافات المعلن عنه في الملحق رقم (٢) للمدد ١٢٨٢ من الجريدة الرسمية او اي تعديل قد يطرأ عليه وفي حالة استخدام السيارة ضمن مناطق غير مسجلة مسافاتها تعتبر المسافة الفعلية التي قطعتها السيارة بشهـــادة خطية من الموظف الذي استخدم السيارة ويكون هذا الموظف مسؤولًا عن اية زيادة غير فعلمة في المسافات المطلوب دفع اجورها .
- 1 ـ أ ـ اذا طلبت السيارة من اي مركز من المراكز المذكورة في المادة الثانية الى اي مركز خلافهــا وارسلت فارغة فتؤدى لها نصف اجور المسافة من اقرب مركز خرجت منه الى المركز الذي طلبت اليه ويشترط ان يكون الطلب من اقرب مركز بالنسبة للمركز الطالب .
- ب ـ اذا تركت السيارة في اي مركز غير المراكز المذكورة في المادة الثانية فتؤدى لها نصف اجور المسافة التي تازم للعودة الى اقرب مركز في طريق عودتها الى المركز الذي خرجت منه .
- ج ـ لا تدفع اجور عودة للسيارة اذا تركت في اي مركز من المراكز المذكورة في المــادة الثانية او تركت خارج المملكة الاردنية الهاشمية .
 - عند استخدام سيارة ضمن المناطق البلدية التي هي مراكز تعهد تدفع اجورها على النحو التالي :
- ـ تعتبر الدائرة الحكومية او مسكن الموظف نقطة تبدأ منها حركة السيارة وتشكل سفرة مستقلة . ب ـ تدفع أجور السيارة أذا استخدمت من نقطة إلى نقطة على أساس سفرة وأحدة وتحسب السفرة ذهابا
 - وايابًا اذا تحركت السيارة من نقطة ما وعادت اليها مباشرة ,
- ج ـ عند استخدام سيارة ضمن مناطق البلدية لمراكز التعهد من نقطة الى نقاط متعددة وتوقفت في اي منها فيعتبر كل توقف بمثابة سفرة اضافية يحاسب عليها بنسبة ٥٠٪ من الاجور الاصلية المتفق عليها .
- د ـ تدفع اجور انتظار للسيارات التي يستخدمها موظفو الديوان الملكي الهاشمي ورئاسة الوزراء ووزارة الخارجية والمطبوعات والاذاعة والقضاة والمدعون العامون ضمن مناطق البلدية التي هي مراكز تعهسه بمعدل خمسين فلسا عن كل ربع ساعة بعد انتهاء ربع الساعة الاولى على ان لا تزيد مدة الانتظار
- ٨ أ ـ تدفع اجور الانتظار للسيارات التي تخرج من مركز الى مركز تعهد آخر على اساس (١٥٠) فلساً الساعة
- ح يستثنى من ذلك مراكز الكرك العقبة الطفيلة طولكرم حنين معان حرش -عجاون – الرمثا حيث يجوز دفع اجور الانتظار بالمعدل المذكور في الفقرة (أ) للمدة التي يستبقي فيها